حذروا الحكومة من رفض التعديلات أو ردها بعد أن يمررها المجلس

نواب : خفض سن التقاعد سيوفر آلاف فرص العمل للشباب الكويتي

مجلس الأمة

■ حمود الخضير: ندعو الحكومة إلى دعم هذا القانون وعدم إطلاق أي مبررات لرفضه بحجة الوضع المالي

أكد النائبان د.حمود الخضير وماجد المطيري أهمية إقرار تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بخفض سن التقاعد لحل مشكلة البطالة وتوفير الأفرص العمل للشباب، محذرين الحكومة من رفض التعديلات أو ردها بعد أن يمررها المجلس.

فمن ناحيته أكد النائب حمود الخضير ضرورة التوافق الحكومي – النيابي على استعجال تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والذي يهدف إلى خفض سن التقاعد، مشيرًا إلى أنه أحد الموقعين على استعجال نظر هذا القانون مع بداية دور الانعقاد المقبل.

ودعا الخضير الحكومة في تصريح صحفي إلى دعم هذا القانون وعدم إطلاق أي مبررات لرفضه بحجة الوضع المالي، مشددًا على ضرورة قراءة الحكومة جيدًا لعدد النواب الذين يطلبون استعجال وإقرار هذا القانون.

وطالب الحكومة بالالتزام بنتائج التصويت الديموقراطي، مؤكدًا أن هذا الالتزام هو ابسط ايجديات التعاون بين السلطتين.

وتوقع الخضير أن يساهم هذا القانون في حل الكثير من مشاكل الدولة وعلى رأسها مشكلة البطالة المؤرقة لكل مواطن، بالإضافة إلى مواجهة نكدس الموظفين في الجهات الحكومية والعمل على إيجاد فرص عمل لعشرات الآلاف من المواطنين الكويتيين الذين هم على قائمة الانتظار للوظيفة، فضلا عن إفساح المجال أمام المرأة للاهتمام بأسرتها.

ومن جهته شدد النائب ماجد المطيري على دعم كل الجهود الرامية إلى تعديل قانون التقاعد المبكر، مؤكدا أن هذا التعديل يمثل أولوية على ما سواه من القوانين وانه سيساهم في حل الكثير من المشاكل في البلاد وعلى رأسها مشكلة التوظيف.

■ ماجد المطيري: التعديل يمثل أولوية على ما سواه من القوانين وسيساهم في حل الكثير من المشاكل في البلاد

وأضاف المطيري في تصريح صحفي أن الحكومة مطالبة بترجمة الرغبة في التعاون مع المجلس بالموافقة على ما تقره الأغلبية النيابية، مؤكدا أن تصريح مدير التأمينات المتحفظ على التقاعد المبكر لم يكن موفقا ويؤثر على استمرار العلاقة الإيجابية مع الحكومة.

وأوضح أن المجلس يملك الأغلبية اللازمة لإقرار القانون حتى لو فكرت الحكومة في إعادته إلى المجلس، مؤكدًا وجود أغلبية مطلقة لتمرير القانون وغيره من القوانين التي ينتظرها الشعب.

وأكد أن رفض الحكومة أي قانون تتفق عليه الغالبية النيابية لن يكون في مصلحة التعاون وسيتم الرد عليه بإجراءات كفلها الدستور.

واختتم محذرًا الحكومة من محاولة تعطيل القوانين الشعبية، لافتا إلى أن إصرارها على المماطلة والرهان على الوقت سيواجه برد يناسب هذا التعنت الحكومي وقد أعذر من أنذر.

حماد : الاجتماع المقبل سيبين أوجه التضارب والاختلاف بين وزيري الصحة الحالي والسابق

«التحقيق في تجاوزات الصحة» : التقرير النهائي سيكون جاهزا قبل انطلاق دور الانعقاد الثاني

جانب من اجتماع اللجنة

واصلت لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة عملها بحضور وزير الصحة السابق علي العبيدي ووكيل الوزارة السابق خالد السهلاوي، وقال رئيسها النائب سعدون حماد إن التقرير النهائي سيكون جاهزًا قبل انطلاق دور الانعقاد المقبل.

وقال حماد في تصريح بمجلس الأمة إن الاجتماع كان مثمرًا وتم مناقشة العبيدي والسهلاوي في جميع ما ورد من ملاحظات، لافتًا إلى أن الاجتماعات المقبلة سيتم فيها مناقشة مدير المكتب الصحي السابق في لندن ثم مدير مكتب ألمانيا.

وأوضح حماد أنه بالنهاية سيكون هناك تقرير متكامل للجنة بنتائج التحقيق يرفع إلى مجلس الأمة بشأن التكليفات الثمانية الخاصة بمخالفات وزارة الصحة.

وأشار إلى أن الاجتماع المقبل سيُبين أوجه التضارب والاختلاف بين وزيري الصحة الحالي والسابق وأن اللجنة سوف تستدعي بعض المسؤولين في وزارة الصحة.

لمواجهة ظروف لا تحتمل التأخير والانتظار

المراسيم بقوانين.. وسيلة لمواجهة العقبات في فترة غياب المجلس

المراسيم بقوانين هي التي تصدرها السلطة التنفيذية فيما بين أدوار انعقاد المجلس أو في فترة حله حلا دستوريا لمواجهة ظروف لا تحتمل التأخير والانتظار إلى حين عودة المجلس إلى الانعقاد.

وتحل السلطة التنفيذية محل السلطة التشريعية في ممارسة وظيفتها بصفة استثنائية ويطلق على هذه المراسيم لوائح الضرورة.

وتناولت المواد من 111 إلى 114 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة طريقة إصدار المراسيم بقوانين وآلية عملها.

وأعطت المادة 71 من الدستور سمو الأمير " إذا ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير " إصدار مراسيم تكون لها قوة القانون.

وبعد عودة مجلس الأمة يجب أن تعرض عليه هذه المراسيم فورا وفي اول جلسة فإذا لم تعرض مع وجود المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، وكذلك الأمر إذا عرضت على المجلس ولم يقرها.

والمراسم بقوانين تأخذ تلقائيا صفة الاستعجال في مجلس الأمة ولا يتم رفضها إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

ووفقا للمادة 111 من اللائحة فإنه إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التاخير، جاز للأمير أن يصدر في شانها مراسيم تكون لها قوة القانون، على ألا تكون مخالفة للدستور أو للتقديرات المالية الواردة في قانون الميزانية.

وتضيف المادة نفسها انه يجب عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائما، وفي اول اجتماع له في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي.

فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون من غير حاجة إلى إصدار قرار بذلك، أما إذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب من آثارها بوجه آخر.

ونصت المادة 112 من اللائحة على أن " يحيل رئيس المجلس المراسيم بقوانين التي تصدر بالتطبيق للمادة 71 من الدستور إلى اللجان المتخصصة لإبداء الرأي فيها، ويكون لها في المجلس وفي اللجان صفة الاستعجال ".

وطبقًا للمادة 113 من اللائحة فإنه لا تقبل في اللجنة أو المجلس اقتراحات التعديل في نصوص المراسيم بقوانين.

وأكدت المادة 114 من اللائحة على أن يصوت المجلس على المراسيم بقوانين بالموافقة أو الرفض، ولا يكون رفضها إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وينشر الرفض في الجريدة الرسمية.

بحث مع الجانب الهولندي تعزيز التبادل التجاري بين البلدين

وفد «الصداقة الثانية» زار محكمة العدل الدولية في لاهاي

وفد «الصداقة الثانية» في لاهاي

قام وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الثانية برئاسة النائب شعيب المويزري بزيارة الى مقر المحكمة الدائمة للتحكيم ومحكمة العدل الدولية في قصر السلام بمدينة لاهاي وذلك بمعية المستشار طارق الشميمري رئيس اللجنة المالية في المحكمة الدائمة للتحكيم.

وحضر الجولة التعريفية أعضاء الوفد السادة النواب اسامة الشاهين وسعود الشويعر وماجد المطيري وعبدالوهاب البابطين وسعادة سفير دولة الكويت لدى هولندا شملان الرومي.

واستعرض الشميمري خلال الجولة تاريخ ونشأة المحكمة الدائمة للتحكيم وهيكلها الاداري ودور المحكمة وفقا لقواعد (الاونسيترال ٢٠١٠) مشيرا الى ان المجلس الاداري للمحكمة يتألف من ١٢٢ دولة بينها دولة الكويت وهي عضو منذ عام ٢٠٠٣. كما استقبل الامين العام للمحكمة الدولية الدائمة للتحكيم السيد هيجو سيبلس الوفد البرلماني ورحب بزيارتهم لقصر السلام وبين للوفد العلاقة المميزة التي تربط المحكمة مع دولة الكويت.

ومن ثم توجه الوفد الى مقر محكمة العدل الدولية حيث تم تقديم عرض توضيحي داخل القاعة الرئيسية للمحكمة تضمن أهمية الدور الذي تقوم به المحكمة للدول الاعضاء وكيفية اللجوء لهذه المحكمة ونوعية القضايا التي تنظرها والتعاون المميز لدولة الكويت مع المحكمة في السنوات السابقة.

وكان الوفد بحث في وقت سابق مع عمدة روتردام أحمد ابوطالب سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين باعتبار هولندا الشريك التجاري الاول لصادرات الكويت بين مجموعة الدول الاوربية. واشاد المويزري بالتعاون الاستثماري والتبادل التجاري بين البلدين مشيرا الى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل الى ارقام غير مسبوقة تناهز ثلاث مليارات يورو سنويا.

واكد على اهمية تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين واقامة المعارض التجارية التعريفية للصناعات والمنتجات الهولندية مشيدا بما تتمتع به هولندا من امكانيات تكنولوجية خاصة في مجالي الطاقة وادارة الموانئ. من جهته عبر ابوطالب عن سعادته بحجم التعاون التجاري الكبير بين البلدين الصديقين وخاصة مايتعلق منها بالتعاون النفطي مع شركة البترول الوطنية الكويتية . وابدى استعداد مدينة روتردام في التعاون مع مدينة الاحمدي بحكم اتفاقية التؤامه الموقعة بين المدينتين وكذلك التعاون مع كافة المناطق الأخري في دولة الكويت الى جانب استعداد مدينة روتردام في تدريب الكوادر الوطنية الكويتية من خلال الاستفاده بالخبرات الكبيرة للعديد من المؤسسات الهولنديه المتخصصة .

... وفي اجتماعه مع عمدة روتردام

وفد مجموعة الصداقة البرلمانية السابعة في سنغافورة لتعزيز العلاقات البرلمانية

الوفد لدى مغادرته البلاد

يقوم وفد مجموعة الصداقة البرلمانية السابعة برئاسة النائب علي الدقباسي الكويت أمس بزيارة رسمية إلى جمهورية سنغافورة خلال الفترة من 1 – 3 أكتوبر 2017.

ويضم وفد المجموعة إضافة إلى الدقباسي، النائبين صفاء الهاشم ومحمد الدلال.

وتاتي الزيارة في إطار جهود الوفود البرلمانية لتعزيز العلاقات بين مجلس الأمة وبرلمانات الدول الشقيقة والصديقة.